

## التجارة والصناعة... ولعبة شدّ الحبل

■ لمياء عاصي

اجتماعات وتصريحات ثم اجتماعات نوعية ومشرّكة، ويستمر العراك بين الصناعيين والتجار، كل فريق يسوق من الحجج ما يتيسر له، والنقاط التي يركز إليها التجار تتعلق بدورهم الوطني في تأمين السلع الأساسية للمواطنين، أما الصناعيون، فلهدهم نقاط أقوى وأهمها أنّ دعم الصناعة الوطنية هو السبيل الوحيد إلى اقتصاد معافى يؤمن فرص العمل ويخلق القيم المضافة في الاقتصاد، مع أنّ كل طرف لديه نقاط منطقية، لكنه يفكر من خلال مصالحه المباشرة والضيقة، وتبدو الحكومة حكماً حيادياً يسجل نقاط كل من الفريقين، من دون دور واضح في حسم لعبة شدّ الحبل بينهما، عبر إقرار رؤية أو استراتيجية وطنية عليا لا تقبل المساومة والجدل.

في الاجتماع الأخير بين الفريقين، نصحت الحكومة الصناعيين بأن يجعلوا صوتهم أعلى، لأنّ صرخاء التجار الدائم وحججهم التي يسوقونها ليل نهار، تشكل ضغطا على الحكومة يجعلها تستجيب لمطالبهم وتمنحهم إجازات الاستيراد تحت ذرائع مختلفة، أولها مصلحة الوطن والمواطن، وثانيها المخزون الاستراتيجي وتوفير السلع الأساسية، ومعروف أنه لا توجد معايير محددة للسلع لتكون أساسية أو كمالية، وحتى اليوم لم تتجرأ الحكومة على تحديد لائحة واضحة ومعلنة بالسلع الأساسية والسومح باستيرادها، سواء كانت مصنعة أو نصف مصنعة، من البديهي أن تكون من المواد التي لا تغطيها الصناعة الوطنية وتصنف بأنها من الاحتياجات الضرورية للمواطنين. أما وزارة الصناعة، فهي الشاهد الذي «ما شافش حاجة»، مشغولة دائما بقضايا مؤسسات المملوكة للدولة، وكأنها وزارة مؤسسات القطاع العام الصناعي فقط، إذ أن النأي بالنفس إلى التجاذبات بين الصناعيين والتجار هو الأضمن، في ظل مساعي ونقود مجموعات الضغط من الطرفين لدى أصحاب القرار.

في دول العالم قاطبة، هناك استراتيجيات اقتصادية ثابتة أو متغيرة ومتطورة، حسب جدول زمني معروف ومدروس من كل القوى الفاعلة وذات العلاقة في المجتمع، وهناك دعم وتمكين للصناعة الوطنية ليشتدّ عودها واعتبارات ومعايير ومؤشرات هي التي تلعب الدور الأكبر في توجيه الاقتصاد الوطني.

أن تكون سورية في حالة حرب، سبب مهم جدا يدعو متخذي القرار الاقتصادي إلى وضع سياسات طويلة الأمد لدعم الصناعة الوطنية وتمكين المنتج المحلي أولا، وهو ما تقتضيه المصلحة الوطنية الحقيقية، لسبب مهم وهو أنّ الصناعة أساسية في رفع الناتج الإجمالي المحلي الذي يؤثر، بدوره، على كل الحياة الاقتصادية، ولأننا نمر في ظروف استثنائية، وهي حالة تفرّد لها بنمو خاصة في معظم عن الاتفاقيات الدولية، فإنها فعلنا لتعريف وتبني الثوابت في سياستنا الاقتصادية بعد أربع سنوات من الحرب؟

يجب أن يركز اقتصاد الحرب عدد من النقاط أهمها:

– تخفيف أي إنفاق استهلاكي غير ضروري والتركيز على الاستثمار في المشاريع المنتجة والتي تسعى إلى إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات لتخفيف النزيف في الاحتياطيات الوطنية من العملات الصعبة، ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ من تقديم التسهيلات الإجرائية

التي لا تكلف الحكومة، ووضع المزيد من

العراقيل أمام المستوردات، إضافة إلى العمل بشتى السبل على تعزيز واردات الخزينة من العملات الصعبة. ومن أجل هذا الهدف أيضا يمكن رفع الرسوم الجمركية على الواردات بالنسبة إلى السلع التي يوجد لها بديل وطني. – لضمان استمرار إنتاج السلع محليا، لا بدّ من تفحص سلسلة الإنتاج والتوزيع وإجراءات التسعير وضمان الجودة وغيرها، والتأكد من أنّ مجموع هذه الإجراءات سيكون مشجعا للإنتاج وأنّ أي خلل في مرحلة منها سيغيق موضوع الإنتاج في حد ذاته، ففضية تسعير الأدوية مثلا وعدم قبول وزارة الصحة برفع أسعار الأدوية التي طلبها المصنعون بسبب غلاء المواد الأولية الناتج عن ارتفاع لهم بديلا مناسباً، من حيث التمويل بأسعار للصرف تكون مقبولة ومناقسة، بل اكتفت الوزارة بالقول إنّ دخول المواطنين لا تتحمل المزيد من الغلاء في أسعار الأدوية، وهذا كلام صحيح، لكن هل تكفي الأعداء؟

النتيجة المباشرة لعدم اتخاذ أي قرار لدعم شركات الأدوية، جعلت الكثير من أصحاب معامل الأدوية يلبأون إلى أحد خيارين: إما استيراد مواد أولية أرخص وذات فعالية أقل، أو الامتناع عن تصنيع الأدوية التي يحتاجها الناس، ومن المعروف أنّ الأدوية لا تتمتع بالمرونة في الطلب عليها، وخصوصاً أنّ المريض يحتاج إلى دواء ليفشى، فالموضوع لا يحتمل التأجيل، وعدم توفر الدواء سيجعل الناس يلبأون إلى الدول المهرب، أي أنّ الموضوع برمته سيكون سيكوا لصالح التهرب، وسيسبب انحصار صناعة الدواء في سورية، قطاع حقا نجاحا ملحوظا. الموضوع إذن خطير بل ويحتمل التردّد، بل يجب معالجته بما يستحق من الجراة.

– يجب أن تستخدم سورية البنود والفقرات الخاصة بالظروف الاستثنائية لتقلص الاستيراد من الدول الأخرى التي ترتبط معها بهذا الاتفاق، من أجل أن تشجع صنائعيها على الإنتاج ورفع كفاءة الإنتاج لتغطية احتياجات السوق المحلي.

– الصناعة والنظام المصرفي: لا يمكن توقع صناعة وطنية من دون سوق اتئتماني يسهل دورة الإنتاج، وإنّ استمرار التوقف عن الإقراض، لا يمكن أن يخدم الصناعة التي تشكل مع الزراعة الاقتصاد الحقيقي للبلد، وما نشهده اليوم هو تصريحات بين حين وآخر من قبل البنك المركزي عن نيته إعادة القروض التشغيلية القصيرة ذات مدة العام الواحد، طبعاً عودة هذه القروض شي جيد، بل ممتاز، إذا استفادت منه المنشآت الصناعية في الشكل المناسب.

طرح موضوع تمكين الإنتاج المحلي قبل الأزمة وبعدها، ومنذ الأيام الأولى كان واضحا أنّ الدولة يجب أن تحسم خياراتها، وأن تتوقف عن الاستجابة لمجموعات الضغط المتنفذة هنا وهناك، إذ أنّ قرارات الحكومة يجب أن تعبر عن قناعاتها المستندة إلى المعرفة الكاملة بكل قطاع، وليس بناء على المسجلات التي تحدث في الاجتماع. كما أنّ القرارات التي اتتحت

يجب أن يكون لها نهج واضح ومعلن وشفاف، وهذا ما يطالب به اتحادى غرف التجارة وغرف الصناعة على حد سواء، بينما تلعب الحكومة دوراً غير مفهوم، وكأنها تستجدي كلا الطرفين أن يخفّفوا الضجيج، لتتمكن من النوم.

## البناء

السنة السابعة / الأربعاء / 27 أيار 2015 / العدد 1790  
Seventh year / Wednesday / 27 May 2015 / Issue No. 1790

## رئيس الحكومة رعى افتتاح مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين؛

## لبنان يعتزم الانضمام كعضو فاعل إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية



سلام متوسطاً المشاركين في المؤتمر

افتتح رئيس الحكومة تمام سلام فعاليات اليوم الأول للدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لندوة الاستثمار، بعنوان «بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير»، وذلك بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، إضافة إلى كل من جامعة الدول العربية، وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان، ووزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، ووزارة السياحة في لبنان، ووزارة التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، اتحاد رجال الأعمال العرب، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، إضافة إلى المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، وذلك بدعم من «مصرف لبنان» والشريك الاستراتيجي «فرنسيك» وبتجمع رجال وسيدات الأعمال اللبناني – الصيني، وبالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال.

وحظي المؤتمر بمشاركة ما يزيد عن 300 شخصية صينية ومؤسسات تجارية وصناعية ومالية ورجال أعمال ومستثمرين، فضلا عن حضور 400 شخصية رسمية قيادية لبنانية وعربية رفيعة المستوى.

### سلام

وفي كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية، لفت سلام إلى أن الصين «أصبحت منذ سنتين، الشريك التجاري الأول للبنان ونحن نتوقع أن تتسع هذه الشراكة وتتعمز بفضل الآفاق الجديدة للتعاون، التي يفتحها المسار الاقتصادي لمشروع طريق الحرير».

وأوضح «أنّ لبنان يعتزم أيضاً الانضمام كعضو فاعل إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية Asian Infrastructure Investment Bank الذي سيعلم، بلا شك، دوراً رئيسياً في الهندسة المالية للمشاريع الكبرى على طول طريق الحرير».

وأضاف: «لقد شغرت منصب رئيس الجمهورية منذ عام كامل، ولم يتكهن أعضاء مجلس النواب حتى اليوم من القيام بواجبهم الدستوري في انتخاب رئيس جديد. كما أن العقد التشريعي العادي للمجلس سينتهي بعد أربعة أيام، ما يعني أنّ البلاد ستخرج من الممارسة الديمقراطية الأكثر حيوية، أي التشريع، لكن هل نستسلم لليأس؟ بالتأكيد لن فعل ذلك. وأحد الأسباب التي تحضنا على عدم الاستسلام، هو مناسبات مثل مؤتمركم هذا، الذي جذب شخصيات معتبرة لزيارة لبنان، وللاستثمار في لبنان، ولإقامة شراكات مع مؤسسات لبنان ورجال الأعمال اللبنانيين. وإذا كان لامل من تعريف، أقول: حضوركم هو تعريف الأمل».

### زينغواي وانغ

وأشار نائب رئيس المؤتمر الشعبي الصيني زينغواي وانغ، إلى أنّ «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي طرحه الرئيس الصيني، من شأنه أن يعزز العلاقات الطيبة

التي لطالما كانت تجمع الصين مع البلدان العربية على مرّ العصور»، داعياً «البلدان العربية لأن تكون شريكاً استراتيجياً في هذا المشروع، ونؤسّسات تجارية وصناعية ومالية ورجال أعمال ومستثمرين، فضلاً عن حضور 400 شخصية رسمية قيادية لبنانية وعربية رفيعة المستوى.

والتجارة العربية على مرّ العصور»، داعياً «البلدان العربية لأن تكون شريكاً استراتيجياً في هذا المشروع، ومؤسسات تجارية وصناعية ومالية ورجال أعمال ومستثمرين، فضلاً عن حضور 400 شخصية رسمية قيادية لبنانية وعربية رفيعة المستوى. وتطور العلاقات إلى مستويات أوسع، علماً أنّ التبادل الاقتصادي التجاري تطور في شكل هائل في السنوات الماضية، ونأمل أن يواصل التطور لما فيه من مصلحة مشتركة، وخصوصاً أنّ هناك مجالات واسعة للتعاون»، موضحاً أنّ «الصين تعمل على فتح الأسواق أمام المنتجات وحثه: «نقترح لتطوير وتعزيز العلاقات بين الصين والبلدان العربية، أولاً بدعم التعاون في قطاع الطاقة، وثانياً رفع مستوى الاستثمارات وهذّة مهمة رجال الأعمال العرب والصينيين، وثالثاً دعم التواصل في مجال البنى التحتية، ورباعياً تحسين آليات التبادل».

### القصار

وأشار الرئيس الفخري للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الوزير السابق عدنان القصار، إلى أنّ «الأهمية الاستثنائية لهذا المنتدى أنه يعقد في بيروت بمناسبة مرور 60 عاماً على توقيع أول اتفاق تجاري بين لبنان والصين في العام 1955»، مشدداً على أنّ «منتدىنا يحتل اليوم أهمية تاريخية، لما يجسده شعاره بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير، من طموحات تستهدف إحياء طريق الحرير القديم والارتقاء به وتوسيعه برا وبحرا إلى مستوى حداثة القرن الحادي والعشرين، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز الأمل ويفتح الأبواب على مصراعيها لأفاق جديدة من التعاون الاقتصادي الاستراتيجي والمافع المشتركة الكبيرة، وعلى وجه الخصوص بين الصين والعالم العربي»، معتبراً أنّ «لبنان سيحتل نقطة التقاطع لخطوط الحزام البرية والبحرية لطريق الحرير الجديد».

وتنوّه سفير الصين في لبنان جيانغ جيانغ، بانعقاد المؤتمر في العاصمة اللبنانية بيروت، أصلاً «النجاح للمؤتمر والخروج بتوصيات من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدان العربية والصين».

### العربي

ودكرت كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، التي ألقاها نيابة عنه مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدكتور ثامر العاني، على الأهمية التي تمثلها مبادرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، لافتاً إلى أنّ «هذه المبادرة جاءت لتعميق التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على حزام الطريق»، لافتاً إلى أنّ «تجسيد روح طريق الحرير يمثل تعزيز الاستفادة المتبادلة بين الحضارات ويعكس حقّ الآخرين في اختيار طريقهم في الحياة، ويصمم أيضاً على التعاون والكسب المشترك والمناشدة إلى الحوار والسلام».

### بيّنج

أما نائب رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPITYu Ping)، فشدّد في كلمته على «ضرورة الاستمرار في تعزيز العلاقات العربية – الصينية على شتى الصعد والمستويات»، منظرّاً إلى «أهمية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في تعزيز التجارة الدولية».

### شقيق

ولفت النائب الأول لرئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقيق إلى «أنّ العلاقات بين لبنان والصين على طابع خاص، فهي قديمة ومميزّة»، منوها بالدور الكبير الذي قام به رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار «لكن لا بدّنا لتطوير هذه العلاقات، وللتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي، وهو محط اعتزاز من قبل القطاع الخاص المنطقتي دور لبنان كمرکز اقتصادي».

ولقاء آخر مع ممثلين عن القطاع الخاص اللبناني في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان. كذلك تخلّل المؤتمر لقاءات عمل ثنائية B2B MEETINGS بين رجال الأعمال العرب والصينيين.

وجرى على هامش المؤتمر، توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT)، تستهدف تفعيل التعاون في إطار الغرفة التجارية العربية - الصينية المشتركة. ومذكرة تفاهم للتعاون بين اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT)، تستهدف تطوير مجالات وآليات التعاون بين الطرفين.

كذلك عقد في مقرّ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي»، اجتماع مشترك

### الذويخ

ونوّد سفير دولة الكويت في بكين، ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس السراء العرب المعتمدين في القصار، ورئيس اتحاد الغرف العربية محمّد ولد محمد محمود، ونائب رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية YU PING، ونائب مقابلة نينغشيا الصينية WONG HE SHAN والأمين العام لغرف العرب العربية الدكتور عماد شهاب، والأمين العام المساعد شاهين علي شاهين، إضافة إلى مشاركة وفد اقتصادي كبير من الصين.

وتضمن اليوم الأول للمؤتمر، عقد ثلاث جلسات حوار بمشاركة نخبة من الوزراء والصينيين، والشخصيات الرسمية من العالم العربي والصين، إضافة إلى أكاديميين وسفقا وحلما جديدا لما يمكن أن تكون عليه آفاق العلاقات بين الدول العربية وأي كتلة اقتصادية عالمية كبيرة».

### الطباع

وقال رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع، «لأننا نجتمع في ظروف دولية واقليمية وعربية في غاية الدقة والتعقيد»، لافتا إلى «أهمية المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني والمتمثلة في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ومنذ تأسيس المنتدى العربي - الصيني دخل التعاون التجاري مرحلة جديدة مع النمو والتدفقات حيث شهد حجم التبادل التجاري نمواً سريعاً، ليرتفع إلى قرابة 240 مليار دولار عام 2013، فأصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي ككل والشريك التجاري الأول لتسع دول عربية».

وفور انتهاء الجلسة الافتتاحية تمّ تسليم دروع تقديرية إلى الشخصيات الرسمية المشاركة في المؤتمر من الجانبين اللبناني والعربي والصيني، وكذلك دروع تكريمية إلى الجهات والمؤسسات الراعية، وشخصيات عربية وصينية.

### لقاءات وجلسات عمل

وعقد لقاء لرؤساء الوفود العربية والصينية المشاركة في السراي الحكومي مع الرئيس تمام سلام،

## «الأشغال» أقرت مشروع قانون سدّ بسري

نيسان و25 أيار. في منطقة المتن الإحصائيات تقول في نفس الفترة الزمنية عام 2013 كان يوجد 6 قتلى و54 جريحاً، في العام 2014، 6 قتلى و65 جريحاً، وفي العام 2015 عندما بدأ تنفيذ قانون السير تماماً، كان يوجد قتيل واحد وتسعة جرحى، هذه

النتائج الكبيرة جداً من حيث تأثير قانون السير على السلامة العامة، نحن نريد أن نستمر لا ن يخف تأثيرها، لذلك سنتابع التنفيذ وإن شاء الله سيخدم هذا القانون الجديد حياة اللبنانيين وخصوصاً الشباب منهم.»

متر، ومدته سبع سنوات، إضافة إلى سنتين للاستملاك.»

وأضاف: «الموضوع القانوني هو متابعه تنفيذ قانون السير، وقد تألفت لجنة فرعية برئاسة رئيس اللجنة الأم (النائب قباني)، لتتابعه هذا الموضوع إضافة إلى عدد من النواب وممثلي الجمعيات الأهلية وهذه المتابعة اليومية سببها أننا نعلق أهمية كبيرة على استمرار الزخم الذي بدأ في قانون السير، وهنا أوّد أنّ الفتاوى، سيخزن منة مليون متر مكعب وسيخدم المنطقة الممتدة من الدامورالى الجديدة حتى ارتفاع 200

## شركة التراب الوطنية توضح؛

## نعمل وفق المعايير البيئية الدولية

أوضحت شركة التراب الوطنية، في بيان، «ما تمّ تداوله مؤخراً في وسائل الإعلام عن الشركة وعملها، لافتة إلى أنها تحترم «المعايير البيئية الوطنية وتلتزم بالمعايير البيئية الدولية وهذا ما تؤكدّه حيازة الشركة لعدة شهادات دولية في هذا المجال لعل أبرزها نظام إدارة البيئة 2009: ISO 14001 من مؤسسة VDI الألمانية».

وأشارت الشركة إلى أنها تحتاج إلى «أنظمة حديثة تتلاءم وطبيعة صناعتها، منها عامل الاستثمار وتصنيف مائل للاراضي مما يسمح بالتطوير والتحديث، وإنّ طلب شركة التراب الوطنية للترخيص لزيادة الإنتاج يشمل تحديث المصنع القائم».

وأملت «من اللجنة المزمع تشكيلها بهدف التنسيق بين الوزارات المعنية (الصناعة، البيئة والتخليخ المدني) المساهمة في النهوض بقطاع الاسمنت للاحية توفير الشروط اللوجستية والقانونية التي تسمح بتحديثه»، مؤكدة أنها تعمل «بعوجب المذكرة الإرشادية لصناعة الاسمنت بالتعاون مع وزارة البيئة اللبنانية، وتلتزم بالكشف الطبي الدوري لجميع العمال والموظفين حيث يتم إجراء صور شعاعية للصدر وكانت النتيجة دائماً جيدة»، وأشار بيان الشركة إلى «أنّ Green Belt يشكل عاليا حدود العمل شركة التراب الوطنية مع القرى المجاورة للملعب، كما تتم زراعة المساحات المستمرة في الملعب بصورة مستمرة.»

## لجنة نساء بعلبك طالبت بتسوية أوضاع رخص البناء

نفذت لجنة «نساء بعلبك» اعترافاً أمام سراي بعلبك الحكومي مطالبة بتسوية أوضاع رخص البناء التي تم توقيفها من قبل وزارة الداخلية بعدما منحت بلدية بعلبك رخص بناء لمستحقيها رغم دفع كافة الرسوم المتوجبة.

وطالبت اللجنة بدإنصاف أبناء بعلبك التي يعمل 65 في المئة من سكانها في مجال البناء ومشقاته، وهو مصدر رزقهم الوحيد.

وتحدثت باسم المعضّصات مها صلح مناشدة وزير الداخلية «رفع الظلم عن أبناء المدينة الذين يعيشون من العمل في مجال البناء»، واعتبرت أنّ «وقف تراخيص البناء زاد من مشاكل العائلات اللبنانية، وفاقم أروهم المعيشية». والاضربت اللجنة بياناً طالبت فيه وزير الداخلية بالعودة عن «القرار الظالم في حقّ منطقة قدر لها الظلم والغبن والإجحاف بالقولق منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا». وأضاف البيان: «إنّ مخالفتنا المستحثة وينا لبيتنا ببيت قضاء إداريا غير منظمة عقاريا وأراضيه غير مفرزة بجمعها ولا يمكن لمالكها الحصول على تراخيص من التنظيم المدني، ولا حل لهذه المعضلة المزمنة إلا بالسلاح للبلديات بإعادة إصدار تصاريح البناء، بينما يعود المجلس النيابي إلى وظيفته التشريعية واعتماد اللامركزية الإدارية».



قزي مستقبلاً المطيري



نكد محاطاً بالساقفة خلال التشدين

البلد الذي بات على شفير الانهيار على المستويات كافة، لا سيما اقتصاديا واجتماعيا»، معتبراً أنّ «الخلاص الوحيد يتمثل الآن بالإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية، رئيس يعيد الحياة للدول، ويعيد المؤسسات الدستورية إلى عملها الطبيعي، ويعيد الثقة بلبنان في الداخل والخارج».

ونبيل فهد، بدعوة من رئيس اتحاد تجار جبل لبنان نسيب الجميل، لاطلاع على أوضاع المنطقة التجارية وللوقوف إلى جانب التجار ومساندتهم لترميم هذه المرحلة الصعبة. وأطلق شقيق خلال الجولة نداء للقوى السياسية، دعاهم فيه إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية، «لإنقاذ